الجمهورية التونسية
وزارة التربية

مشروع الجيل الثالث
للشبكة التربوية التونسية

2014 - 2012

إرساء الجيل الثالث للشبكة التربوية التونسية

(2012 - 2014)

الإطار العام:

في إطار توفير الربط بشبكة الأنترنات باستعمال الخطوط ذات التدفق العالي لتحسين نفاذ المؤسسات التربوية إلى هذه الشبكة العالمية، وخاصة إلى المحتويات التربوية الرقمية الموضوعة على ذمة التلاميذ والمربين والإطار البيداغوجي، وضمانا لحسن تنفيذ المخطط التكنولوجي الذي وضعته وزارة التربية للرفع من مردودية المنظومة التربوية، يتم العمل على إرساء الجيل الثالث للشبكة التربوية التونسية، باعتبارها أداة لتحقيق النقلة النوعية المنشودة. وقد كُلّف المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية، في هذا السياق، وبمقتضى المرسوم عدد 46 لسنة 2011 المؤرخ في 25 ماي 2011 الخاص بإحداثه وضبط مهامه، بتطوير وإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في منظومة التربية وبتزويد القطاع بخدمات، في مجال اختصاصه، تعتمد على مواكبة التطورات التكنولوجية، بما في ذلك خدمات الأنترنات. ويسهر المركز، من هذا المنطلق، وبدعم من وزارة الإشراف على:

- ربط المؤسسات التربوية بشبكة الانترنات وتحسين نوعية الربط،
- إيواء وتطوير البوابة التربوية "Edunet"،
- إيواء مواقع واب شبكات المواد التعليمية والمواقع التربوية وتحيينها،
- توفير حسابات العبور للشبكة،
- توفير خدمات البريد الإلكتروني للمربين ولمنظوري وزارة التربية،
- توفير خدمات ذات قيمة مضافة.

كما يساهم المركز في العمل على تطوير المنظومة المعلوماتية التربوية الشاملة والمندمجة التي توفر خدمات بيداغوجية وتكوينية وإدارية عن بعد، مع ما تستوجبه من سعة تدفق وترتيب تقني للنفاذ الشبكي، وذلك تفعيلا لمتطلبات الإدارة الإلكترونية وما تستعمله من تطبيقات.

ومن خلال ما تقدم ذكره من خدمات وأنشطة يؤمنها المركز، أصبحت الحاجة ملحّة إلى ربط وترابط مختلف المؤسسات والهياكل الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية، باستعمال الخطوط ذات التدفق العالي لتواكب تطورات التكنولوجيات الحديثة، وهو ما ستعمل الاتفاقية الجديدة مع الشركة الوطنية للاتصالات على تحقيقه.

أهم أهداف الاتفاقية:

اعتبارا لانقضاء المدّة التي تغطيها الاتفاقية السابقة بين وزارة التربية والشركة الوطنية للاتصالات، والتي مكنت من تغطية 3774 مؤسسة تربوية من مجموع 6500، وحرصا على استكمال ربط كافة المؤسسات، مع مراعاة توفير الخطوط ذات التدفق العالي والخدمات الإضافية التي تواكب ما أفرزته التكنولوجيات في المدّة الأخيرة، فإن الاتفاقية الجديدة تنصّ، خاصة، على:

- ربط 39 مجمعا تربويا بالألياف البصرية، بسعة تدفق 30 ميقابايت،
- ربط 409 معهدا بالألياف البصرية بسعة تدفق تتراوح بين 10 و30 ميقابايت، مع إبقاء الخطوط ذات التدفق العالي كحلّ بديل عند حدوث أي طارئ لتجنب تعطّل النفاذ،
- ربط بقية المؤسسات بخطوط ذات تدفق عال تتراوح بين 2 و10 ميقابايت،
- توفير النفاذ إلى الأنترنات باستعمال تقنية (2G /3G) للمدارس الابتدائية غير المغطاة بالشبكة السلكية،
- الرفع من سعة النفاذ إلى الأنترنات في الإعداديات والمعاهد والمؤسسات الراجعة بالنظر لوزارة التربية من 2 إلى 20 ميقابايت،
- الرفع من سعة النفاذ إلى الأنترنات في المدارس الابتدائية من 0.512 إلى 2 ميقابايت.

وستمكن هذه الهيكلة من:

- تحقيق البنية التحتية المطلوبة، لتتخطى المؤسسات التربوية الصعوبات والمشاكل التي تجابهها حاليا، والمتعلقة بضعف جودة النفاذ،

- تعزيز ترابط المؤسسات التربوية في ما بينها على مستوى شبكة (IP MPLS) المبرمجة وتحسين نفاذها إلى شبكة الأنترنات،
- تطوير الخدمات الإدارية الإلكترونية وتيسير التعاون والتواصل بين أفراد المجموعة التربوية،
- ضمان نفاذ المدرسين والتلاميذ والإطار البيداغوجي إلى الموارد البيداغوجية الرقمية الموضوعة على ذمّتهم على الشبكة التربوية،
- تعزيز مشروع التعليم والتكوين عن بعد،
- ضمان النفاذ إلى جميع التطبيقات وقواعد البيانات الخاصة بوزارة التربية ضمن المنظومة التربوية المندمجة والشاملة.